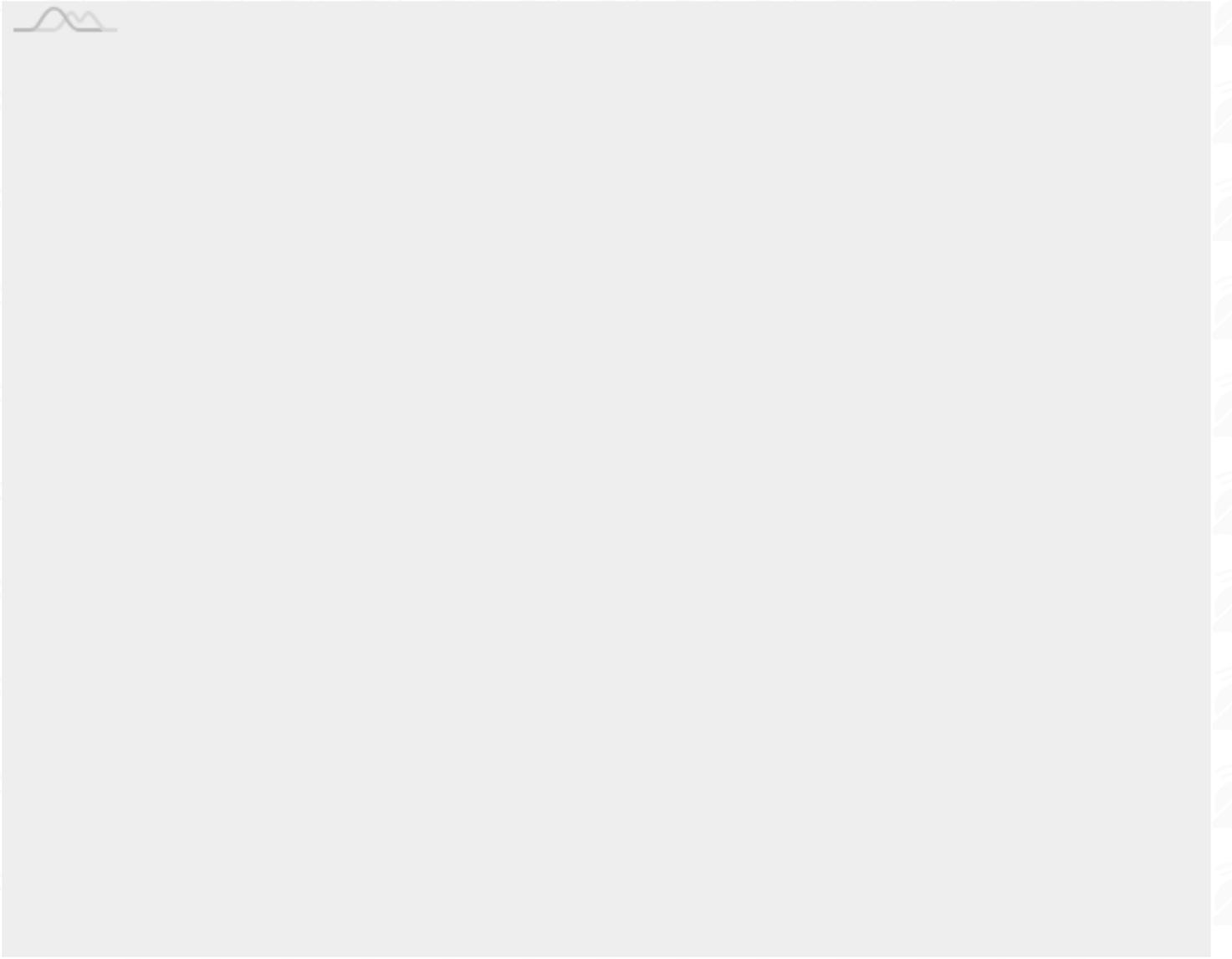


مؤشر

# الفضائيات





## قمة ثلاثية مصرية - أردنية - فلسطينية لبحث عملية السلام

( إقليمي ودولي . جريدة الشرق الأوسط )

تستضيف مدينة العلمين الجديدة (شمال غربي مصر)، الاثنين، قمة ثلاثية مصرية - أردنية - فلسطينية، لبحث تنسيق المواقف بشأن الأوضاع الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خصوصاً في مدينة القدس، إضافة إلى بحث سبل إحياء عملية السلام.

وأفاد بيان للسفارة الفلسطينية في القاهرة، تلقت «الشرق الأوسط» نسخة منه (السبت) بأن الرئيس الفلسطيني محمود عباس، سيصل إلى مصر (الأحد) في زيارة رسمية تلبية لدعوة من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، للمشاركة في أعمال القمة الثلاثية التي يشارك فيها أيضا العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني.

وأكد السفير الفلسطيني لدى القاهرة، دياب اللوح، أن اللقاء «يأتي تجسيدا للتشاور والتعاون الدائم والمستمر تجاه القضايا المتعددة على المستويات العربية والإقليمية والدولية ولتوحيد الرؤى بين القادة الثلاثة للتعامل مع التحركات السياسية والإقليمية والدولية». وأضاف أن القمة «تستهدف أيضا العمل على إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني وإنجاز حقوقه الوطنية المشروعة في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس».

وأعرب السفير الفلسطيني في البيان عن شكره لمصر وقيادتها لاستضافة القمة، كما ثمن «مساعيها المقدرة لدعم الشعب الفلسطيني، ونصرة قضيته (العدالة)». كما أعرب عن التقدير لـ«الجهود الحثيثة التي تبذلها الأردن بقيادة الملك عبد الله الثاني دفاعاً عن القدس ومقدساتها».

وكانت مدينة العلمين الجديدة قد استضافت نهاية الشهر الماضي، اجتماعاً للأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، برئاسة الرئيس الفلسطيني، وشارك فيه قيادات 11 فصيلاً، لمناقشة سبل مواجهة الإجراءات التصعيدية من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي في المناطق المحتلة، إضافة إلى بحث قضية المصالحة وإنهاء الانقسام.

وسبق أن استضافت القاهرة في منتصف يناير (كانون ثاني) الماضي، قمة ثلاثية بين قادة مصر والأردن وفلسطين. وأكد البيان الختامي للقمة حينها «ضرورة الحفاظ على الحقوق الفلسطينية المشروعة واستمرار جهودهم المشتركة لتحقيق السلام (الشامل والعدل والدائم) على أساس حل الدولتين». وشدد القادة خلال قمتهم بالقاهرة حينها على «ضرورة توفير المجتمع الدولي الحماية للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، وتكاتف الجهود لإيجاد أفق سياسي حقيقي يعيد إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة لحل القضية الفلسطينية».

وطالبوا حينها أيضاً بوقف جميع الإجراءات الإسرائيلية «(الأحادية التشريعية) التي تقوض حل الدولتين وفرص تحقيق السلام (العدل والشامل)، والتي تشمل الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وهدم المنازل وتهجير الفلسطينيين من بيوتهم، والاقترحات الإسرائيلية المتواصلة للمدن الفلسطينية، وانتهاك الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها».

وقال السياسي الفلسطيني، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الدكتور أسامة شعث، إن انعقاد القمة الثلاثية المصرية - الأردنية - الفلسطينية في الوقت الراهن تأتي في إطار استمرار التشاور والتنسيق المكثف بين القادة الثلاثة وعلى جميع المستويات وفق ما دأبت عليه القمم الثلاثية السابقة، مشبهاً مصر والأردن بـ«الرتين اللقضية الفلسطينية».

وأوضح شعث لـ«الشرق الأوسط» أن هناك الكثير من المستجدات التي طرأت على المشهد الفلسطيني بشأن المصالحة الفلسطينية الداخلية والعقبات التي تعترضها، مشيراً إلى أن «الملف (الأكثر سخونة) أمام القمة الحالية يتمثل في مناقشة آخر التطورات بشأن الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي واستمرار حكومة إسرائيل في عمليات الاستيطان والتهويد في القدس والضفة الغربية».

ورأى شعث أن حكومة الاحتلال «تعمل بوتيرة متسارعة لتهويد أكبر قدر ممكن من الأرض الفلسطينية المحتلة، لتصبح أمراً واقعاً، مستغلة وجود تراخٍ وانشغال دولي في قضايا أخرى»، مشيراً إلى أن القمة الثلاثية من المتوقع أن «تبحث هذه المستجدات من أجل العمل والتنسيق مع الأطراف العربية والشركاء الدوليين لإعادة إحياء عملية التسوية السياسية استناداً لحل الدولتين».

وأوضح أن هناك متغيرات دولية وإقليمية وصفها بـ«المهمة ولا يُمكن القفز عليها»، من بينها الانفتاح العربي الكبير على الصين وكذلك روسيا، بالإضافة إلى المصالحات العربية والإقليمية الأخيرة، وكذلك الأزمات الأوروبية والأميركية، لافتاً إلى «التأثير الكبير» لتلك المتغيرات على القضية الفلسطينية، منوهاً في الوقت ذاته بـ«أهمية التحرك لاستثمار اللحظة الراهنة بما يخدم القضية الفلسطينية والمصالح العربية المشتركة، خصوصاً قبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة الشهر المقبل».

## هل تؤثر تطمينات إردوغان لـ«الإخوان» على مسار التقارب المصري - التركي؟

( سياسي . جريدة الشرق الأوسط )

أثارت بعض التقارير التي تحدثت عن «تطمينات» من جانب الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، لعناصر تنظيم «الإخوان»، بشأن «عدم المساس بهم، أو ترحيلهم إلى مصر» عدة تساؤلات تتعلق بتأثير هذه الخطوة على مسار التقارب بين أنقرة والقاهرة، في وقت لا تزال فيه العلاقات بين البلدين تحاول استعادة تعافيتها في أعقاب قطيعة دامت 10 سنوات.

وكانت استضافة تركيا لعناصر وقيادات من «الإخوان»، الذي تصنّفه السلطات المصرية «تنظيماً إرهابياً»، واحدة من أسباب «توتر العلاقات بين البلدين».

وتعهد الرئيس التركي خلال لقائه أخيراً وفداً من «الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين» بعدم ترحيل بعض المهاجرين العرب، في إطار الحملة التي تنفذها السلطات الأمنية التركية لترحيل مهاجرين لا يمتلكون «إقامات شرعية».

وبحسب تدوينات لشخصيات شاركت في الاجتماع، بينها قيادات محسوبة على تنظيم «الإخوان»، فقد تعهد إردوغان بأن «يبقى قلب تركيا مفتوحاً لمن آوى إليها»، قائلاً وفق ما نقلته تلك التدوينات إن «الأخوة الإسلامية والإنسانية هي من تحكمننا في هذا الملف».

وكانت وزارة الداخلية التركية قد بدأت، عقب الانتخابات البرلمانية والرئاسية في مايو (أيار) الماضي، حملات موسعة استهدفت ترحيل آلاف ممن وصفوا بـ«المهاجرين غير الشرعيين» في مختلف الولايات التركية، خاصة في مدينة إسطنبول، التي يقيم بها آلاف من المهاجرين المصريين، وكثير منهم من العناصر «الإخوانية»، التي فرت إلى

الأراضي التركية منذ عام 2013.

وأثار التقارب المصري - التركي مخاوف عميقة لدى عناصر «الإخوان» في تركيا، خشية اتجاه السلطات التركية هناك لترحيلهم إلى مصر، حيث يواجه كثير منهم أحكاماً جنائية، أو مطلوبين على ذمة قضايا ينظرها القضاء المصري.

وترافقت خطوات التقارب الرسمي المصري - التركي، التي توجت برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى مرتبة سفير، مطلع الشهر الماضي، مع إجراءات من جانب السلطات التركية ضد عناصر ومنابر إعلامية «إخوانية»، تنطلق من الأراضي التركية.

وأفادت تقارير إعلامية تركية أن السلطات كثفت خلال الشهرين الأخيرين حملاتها، ومداهماتها ضد عناصر «الإخوان» المقيمين في البلاد، وقامت باحتجاز نحو 60 عنصراً «إخوانياً»، بينهم عاملون في المنصات الإعلامية للتنظيم، لا يحملون هويات أو إقامات أو جنسيات، فيما تم بالفعل ترحيل نحو 7 من هؤلاء العناصر إلى دول مجاورة. كما قررت أنقرة إيقاف عمليات التجنيس والإقامات الإنسانية، والتنبيه على قيادات التنظيم بـ«وقف استقدام أي عناصر أخرى للبلاد».

واعتبر الباحث المصري المتخصص في شؤون الإسلام السياسي والتنظيمات المتطرفة، ماهر فرغلي، تعهد الرئيس التركي عدم المساس بعناصر «الإخوان» الموجودين على الأراضي التركية «جزءاً من استراتيجية تركية باستخدام التنظيم كورقة ضغط على دول عربية وغربية»، مشيراً في هذا السياق إلى أن تلك الاستراتيجية «تفصل عن إجراءات التقارب مع مصر».

وأضاف فرغلي موضحاً لـ«الشرق الأوسط» أن الرئيس التركي «رفض في وقت سابق تسليم عناصر (إخوانية) للسلطات المصرية، حتى مع تحسن العلاقات بين البلدين»، و«منح الجنسية التركية بحسب تقارير متداولة لعناصر (إخوانية) متهمه في قضايا إرهابية بمصر، مثل يحيى موسى وعلء السماحي».

وأشار فرغلي في هذا الصدد إلى سعي إردوغان لـ«الاحتفاظ بصورته داخل أوساط التنظيمات الإسلامية وخاصة (الإخوان)»، مؤكداً أن «مصالح الرئيس التركي ربما تتطلب التقارب مع مصر خلال الفترة الراهنة»، لكن ذلك «لا يعني التخلي تماماً عن مكانته داخل أوساط التنظيمات الإسلامية».

من جانبه، توقع الباحث المصري المتخصص في الشؤون التركية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كرم سعيد، ألا تؤثر «تطمينات» إردوغان بعدم المساس بعناصر «الإخوان» المقيمين على الأراضي التركية - إن صحت - على مسار التقارب المصري - التركي، مشيراً إلى أن «ورقة (الإخوان) فقدت قيمتها وتأثيرها في مسار العلاقات بين البلدين».

وأضاف سعيد لـ«الشرق الأوسط» أن ثمة ملفات أكثر أهمية وحيوية في تحديد مسار العلاقات بين البلدين، من بينها العلاقات الاقتصادية التي تسير بوتيرة متنامية، والتفاهات بشأن ملفات استراتيجية، كالموقف من ليبيا، وخفض التوتر في إقليم شرق المتوسط، وبالتالي فإن «قطار العلاقات بين البلدين، وخاصة في ظل الخطوات الرسمية الأخيرة، قد تجاوز محطة (الإخوان)».

وأعرب سعيد عن اعتقاده بإمكانية أن تؤدي «تطمينات» إردوغان لـ«الإخوان» إلى أزمة داخلية في تركيا، خصوصاً مع التيار القومي، الذي برز دوره الحاسم في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة، إذ لا يرحب هذا التيار بـ«المهاجرين، ولا بالعلاقة مع التيارات الإسلامية»، لافتاً في الوقت ذاته إلى «احتياج إردوغان الماس» للحفاظ على تحالفه مع بعض

قوى التيار القومي خلال الانتخابات البلدية المقبلة، التي تمثل «اختباراً مفصلياً» لمستقبل الرئيس التركي وحزبه.

---